

98.6 بالمئة نسبة التزام الكويت باتفاق تقليص إمدادات «أوبك+»

أشار تقرير صادر من «أوبك+» إن التزام الكويت باتفاق خفض إنتاج النفط مع دول أوبك+ خلال مايو الماضي بلغ ما نسبته 98.6 بالمئة، بكميات إنتاجية وصلت إلى 2.177 مليون برميل. وأشارت إلى إنتاج الكويت تم تحديده عند 2.168 مليون برميل، انخفاضاً من 2.809 مليون برميل وفقاً لالتفاق خفض الإنتاج. ولغقت إلى أن إنتاج الكويت انخفض خلال مايو بمقدار 632 ألف برميل، مقارنة بالشهر السابق.

وأشارت إلى إنتاج الكويت تم تحديده عند 2.168 مليون برميل، انخفاضاً من 2.809 مليون برميل وفقاً لالتفاق خفض الإنتاج. ولغقت إلى أن إنتاج الكويت انخفض خلال مايو بمقدار 632 ألف برميل، مقارنة بالشهر السابق.

«وزارة المالية» تنفي ما يتم تداوله بشأن التعاقد مع شركة ماكينزي



قبل جيمس أ. ماكينزي من أجل تطبيق مبادئ المحاسبة على الإدارة. توفي هيكله الشركة عدة مرات مع ظهور التحديث في عام 1939.

أعلنت وزارة المالية في بيان لها عن عدم صحة ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تعاقد الوزارة مع شركة ماكينزي العالمية للاستشارات.

وكانت أنباء قد تردت عبر وسائل اعلام اليكترونية وكذلك منصات التواصل الاجتماعي تفيد أن وزارة المالية تبحث ابرام تعاقد مع شركة ماكينزي العالمية للاستشارات.

وتعد ماكينزي وشركائه هي شركة استشارات إدارية عالمية في جميع أنحاء العالم. وهي تقوم بإجراء تحليل نوعي وكمي لتقييم قرارات الإدارة عبر القطاعين العام والخاص.

تنشر ماكينزي مجلة ماكينزي الفصلية منذ عام 1964 وتمول مؤسسة أبحاث معهد ماكينزي العالمية وتنشر تقارير حول مواضيع الإدارة وقد ألفت العديد من الكتب المؤثرة حول الإدارة. وقد شهدت ممارساتها في السرية والتأثير على الممارسات التجارية وثقافة الشركات استقبالا مستقبلياً. تأسست ماكينزي في عام 1926 من

صادرات النفط الكويتية تتراجع

20.3 بالمئة خلال الربع الأول



تراجعت صادرات دولة الكويت من النفط ومشتقاته الأساسية خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 20.31 بالمئة على أساس سنوي.

وحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، بلغت قيمة صادرات النفط ومشتقاته الأساسية 3.61 مليار دينار (11.74 مليار دولار) بالربع الأول من 2020، مقابل 4.53 مليار دينار (14.74 مليار دولار) بنفس الربع من العام السابق.

وشكلت صادرات النفط ومشتقاته في الثلاثة الأشهر الأولى من العام الجاري 93.28 بالمئة من إجمالي صادرات الكويت في تلك الفترة البالغة 3.87 مليار دينار.

وجاء تراجع الصادرات الكويتية من النفط مع انهيار الطلب على الخام عالمياً في تلك الفترة، إذ أدى توغل فيروس كورونا إلى اتجاه العديد من البلدان لفرض إجراءات احترازية للحد من تفشي الفيروس، كإغلاق المصانع، وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي.

ولجأت بعض الدول لتمديد عطلاتها الحكومية، وتعليق حركة الطيران، وأدى إغلاق المصانع في الصين أكبر مشتر للنفط مما ساهم في هبوط الطلب العالمي على الخام، وظهور تخمة ملحوظة في المحروض، فضلاً عن التزام الكويت باتفاق «أوبك+» لخفض الإنتاج، الذي انتهى في 31 مارس السابق.

وكان لحرب الأسعار التي قامت بين المملكة العربية السعودية وروسيا، الدور الأبرز في هبوط أسعار النفط، فبعد رفض الأخيرة اتفاق أوبك بخفض الإنتاج قام الطرفان بزيادة إمداداتهم وهو ذلك بأسعار النفط.

وخلال الربع الأول من العام الجاري، هبط سعر برميل النفط الكويتي بنسبة 62.39 بالمئة ليصل إلى 25.70 دولار للبرميل بختام تعاملات مارس السابق وهو أدنى مستوى منذ عام 2016، نظراً لأنه كان يسجل في نهاية عام 2019 نحو 68.35 دولار للبرميل. وتبع ذلك اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك+» وحلفاؤها كروسيا في أبريل السابق على أكبر خفض يومي للإنتاج البالغ 9.7 مليون برميل بمشاركة أعضاء جدد كالولايات المتحدة وكندا والبرازيل على أن يسري الاتفاق خلال مايو ويونيو، وسط ترحيب من السعودية وروسيا لتمديده للشهر المقبل.

وكانت وزارة الكهرباء والماء تلتق مع إلكتروم من الصين.

بالإضافة إلى ممتيو من الإمارات / أوراسكوم للإنشاءات من مصر، شركة تكتون للهندسة من الإمارات، بونيكو من الإمارات / تام كابيتال، شركة الغانم الدولية لإنترناشونال، دوسان للصناعات الثقيلة من كوريا الجنوبية / مركز العمر، شركة فيوليا من فرنسا / شركة الشبكات الكهربائية والتكنولوجيا، مانغزو للتكنولوجيا معالجة المياه من الصين / شانزى للإنشاءات من الصين / شركة الهاشمي للهندسة - محلية، شركة جيهورس للصناعات القابضة من هولندا / الكاظمي للتجارة العامة والمقاولات.

وكانت وزارة الكهرباء والماء قد أرسلت على شركة دوسان للصناعات الثقيلة والإنشاءات الكورية الجنوبية عقدا بقيمة 422 مليون دولار لبناء 60 محطة لتحلية مياه الدوحة 1 التي ستعمل بالتناضح العكسي بطاقة 60 مليون غالون يوميا في مايو 2016، ومن المتوقع أن تكتمل أعمال البناء في المشروع خلال هذا الشهر.

دول الخليج مؤهلة بقوة للتكيف مع بيئة «بعد كورونا» الاقتصادية

تكررت دراسة حديثة أن دول مجلس التعاون الخليجي مؤهلة بقوة للتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة لما بعد كورونا، والتعافي من أزمة وباء كوفيد-19، مدعومة بمعدلات النمو المرتفعة تاريخياً والبنية السياسية والديمقراطية المتينة.

وقالت دراسة نُشرت مؤخراً من قبل شركتي الاستشارات الإدارية إنفايزوري جروب، وكونسول-تي، وفقاً لبيان، إنه ينبغي على قادة الأعمال والحكومات الاستعداد للتعامل مع المعيار الطبيعي «القياسي» وتحويل التحديات إلى فرصة من أجل الخروج منتصرين في عالم ما بعد كورونا (كوفيد-19).

ووفقاً للدراسة والتي اتخذت عنوان «ما بعد كوفيد-19: التكيف مع واقع اقتصادي وتجاري جديد»، فإن الشركات العاملة في الشرق الأوسط وبقية مناطق العالم ستتمسك بأنشطتها في بيئة مختلفة جذرياً تتسم بعائدات أقل ومشهد تنافسي متقلب وتماذج عمل جديدة وحمائية اقتصادية

دعماً لمبادرات التخفيف من تداعيات أزمة كورونا

سدافكو الكويت تقدم مساهمات غذائية بقيمة مليون ريال سعودي للكويت

للمواد الغذائية، وكشركة ذات شعور قوي بمسؤوليتها تجاه المجتمع، من المهم للغاية في هذه الاوقات الصعبة أن نتقدم باللعون والمساعدة للأسر المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). نعمل بشكل وثيق لتقديم الدعم اللازم إلى المنظمات في الكويت لضمان حصول المحتاجين على الضروريات اليومية.»

وتكمن المساهمة في تلبية واهتمام سدافكو بمعالجة القضايا المجتمعية وزيادة الوعي بمعاونة أولئك الذين يواجهون ظروفًا استثنائية. ففي مواجهة الشدائد، تضي سدافكو قدما بعزمها على أن تكون قوة من أجل الخير في البلدان التي تعمل فيها.



من جهته تحدث فاوت ماتيس، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، قائلاً: «بصفتنا مصنعاً إقليميًّا رئيسياً للمساهمات من المواد الغذائية الأساسية الأسر المتضررة من فقدان مصادر الدخل وسبل العيش خلال الفترة الأخيرة من الأزمة.»

دعماً للجهود الهادفة إلى التخفيف من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، أعلنت شركة سدافكو الكويت للمنتجات الغذائية عن تقديم مساهمات غذائية بمبلغ مليون ريال سعودي من منتجات حليب السعودية إلى جمعية الهلال الأحمر الكويتي لدعم جهود مكافحة وباء فيروس كورونا المستجد وحماية صحة وسلامة المواطنين.

وتعكس هذه المبادرات الجديدة مدى التزام (سدافكو) الراسخ بمبدأ الخدمة المجتمعية والبرامج الداعمة التي تعزز من الاستقرار الاجتماعي مع بدء دول المنطقة تدريجياً في تخفيف عمليات التباعد الاجتماعي لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، سوف تساعد هذه

القطاع الخاص لعب دوراً مهماً في تحويل السلبيات إلى مكاسب

غرفة قطر: الحصار فشل في كبح نمو اقتصاد البلاد

في سياق آخر، قال آل ثاني إن «القطاع الخاص القطري، تمكن من هزيمة الحصار منذ بداياته، وأثبت أنه شريك حقيقي للقطاع العام، في مسيرة التنمية الاقتصادية للدولة.»

وتابع: «القطاع الخاص، أوجد مصادر جديدة للسلع والمنتجات التي كانت تستورد من دول الحصار، فضلاً عن مساهمته في تأمين احتياجات السوق المحلية من السلع الضرورية، والتوجه نحو الصناعة المحلية.»

وبلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة في البلاد بحلول نهاية 2019، نحو 1464 بمختلف القطاعات، مقارنة بنحو 1171 في نهاية عام 2016، ما يعني تأسيس 293 مصنعا جديدا. كما تأسست أكثر من 47 ألف شركة جديدة خلال أعوام الحصار، بحسب المسؤول القطري، منوها أن فترة الحصار شهدت جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد.



ونجحت قطر خلال السنوات اللاحقة للحصار، في تحقيق تطور ملحوظ فيما يخص الأمن الغذائي، وكذلك بقطاعي الزراعة والصناعة، ما ساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والمنتجات.

قال رئيس غرفة قطر خليفة بن جاسم آل ثاني، إن الحصار المفروض على الدولة منذ ثلاث سنوات، لم يجح في كبح نمو اقتصاد بلاد.

جاء ذلك، في تصريحات له قبيل أيام من حلول الذكرى الثالثة لحصار قطر، الذي يدخل عامه الرابع في 5 يونيو الجاري، بحسب بيان لغرفة قطر تلتق الأناضول نسخة منه.

وأوضح آل ثاني، أن «قطر استطاعت تحويل سلبيات الحصار إلى مكاسب، حيث أسهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة الخارجية، لا سيما مع افتتاح ميناء حمد، وتدشين خطوط ملاحية بحرية مباشرة مع عدد من الدول»، وأضاف أن «الاقتصاد القطري، أثبت خلال أزمة الحصار أنه قوي ومرن في وجه الأزمات، وأنه ما زال يحتفظ بوتيرة نمو متسارعة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.»

دبي تسمح للمؤسسات الخاصة بالعمل بشكل كامل

ذات الصلة، من أجل ضمان التطبيق الدقيق لتلك التعليمات، وفرض الغرامات على المخالفين، سواء من الجمهور، أو إدارات المراكز التجارية التي يوضح عدم التزامها بالتعليمات الوقائية.

ونُبهت إلى ضرورة اتخاذ المراكز التجارية والمولات كل الاحتياطات بالعمل تضمن لجميع زوارها والعاملين بها السلامة في كل الأوقات، ومن ذلك التعقيم المستمر لمختلف المرافق والأماكن المشتركة في المولات، وتوفير المعقمات في أماكن مختلفة وعند مداخل المولات.

وطالبت باستخدام أجهزة قياس الحرارة عند جميع المداخل، لاكتشاف أي حالة قد يشبته في إصابتها بأعراض الفيروس، واتخاذ اللازم تجاهها، مع التزام كل مركز بتوفير غرفة للعزل لتحويل كل من يشبته في إصابته بالفيروس إليها، وفق البروتوكولات المعتمدة في هذا الخصوص.

وسبق لحكومة دبي أن أعلنت إعادة فتح 4 شواطئ ومنتزعات رئيسية، داعية المراتدين من المواطنين والمقيمين إلى «الالتزام بإجراءات السلامة العامة، ومراعاة جميع الإرشادات التي تم تعميمها في المواقع؛ لضمان سلامة وأمان المجتمع.»



بين الأشخاص، والمسافة الآمنة التي يجب ألا تقل عن مترين، وكذلك استخدام المعقمات، والمداومة على غسل الأيدي بالماء والصابون مدة لا تقل عن 20 ثانية، كلما كان ذلك ممكناً.

كما نصحت بالاستمرار في العمل عن بُعد لوظفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص، من المعرضين لخطر العدوى، لا سيما أصحاب أمراض الجهاز التنفسي المزمنة، وكذلك أصحاب المناعة المنخفضة. بدورها أكدت أن الحملات التفتيشية ستستمر من قبل جميع الجهات الرقابية

سمحت السلطات المحلية في إمارة دبي لشركات ومؤسسات القطاع الخاص، وكذلك المراكز التجارية والمولات في دبي، للعمل بنسبة 100 بالمئة، ابتداء من أمس الخميس الرابع من يونيو.

وسمحت اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث في دبي لتلك القطاعات بالعمل خلال الأوقات المعتلة للسماح بالحركة في الإمارات من السادسة صباحاً وحتى 11 مساءً، على أن يكون لكل مركز تسوق الحرية في اختيار ساعات العمل فيه ضمن تلك التوقيتات.

وأكدت اللجنة العليا أن القرار يأتي في سياق الاستئناف التدريجي للأنشطة الاقتصادية، وإعادة الحياة إلى طبيعتها بصورة مرحلية، مع التشديد على مواصلة تطبيق كل الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية التي تضمن سلامة وصحة جميع العاملين في تلك المواقع، سواء مقار الشركات أو في المراكز التجارية والمولات، وكذلك روادها وزوارها في الأوقات كافة، وفق التعليمات المعتلة.

وقالت اللجنة إن هذه الخطوة «تأتي في إطار الحرص على إنجاح المجال أمام القطاع الخاص لاستئناف نشاطه بصورة طبيعية، مع التشديد على الكمامات، والحفاظ على التباعد المكاني